"المعيشةُ والتَّدبيرُ من منظورٍ اقتصاديٍّ إسلاميٍّ"

◆ مراجعة: نبيل علي صالح[1]

■ خلاصة

يسلِّط هذا الكتابُ، الضوءَ التَّحليليَّ على الخلفيَّةِ الإسلاميَّة، القرآنيَّةِ والرِّوائيَّة، للتَّدبيرِ المعيشيِّ الاقتصاديِّ، ويناقشُ عدداً من المسائلِ المتعلِّقةِ بموضوعِ التَّدبيرِ، ويؤطِّرُها ضمنَ رؤيةٍ مفاهيميَّةٍ وعقديَّةٍ إسلاميَّة؛ بما يقتضي من الفردِ المسلمِ أنْ يتحرَّكَ في سبيلِ تنظيمِ حياته وتدبُّرِ معيشتِه بالاستنادِ إلى قيمِ الدِّينِ ومعاييرِه ومنظومته التَّشريعيَّةِ والفكريَّة؛ بحيثُ يكونُ كسبُه وتدبيرُهُ لمختلفِ شؤونِ عيشه، قائمًا ومبنيًّا على أسسٍ سليمةٍ وصحيحةٍ تُرضي الله تعالى؛ لأنَّ الإيمانَ بالله هو المحرِّكُ الأساسُ والمحورُ الرئيسُ لكلِّ فاعليَّةٍ وجوديَّةٍ وشأنٍ حياتيٍّ خاصٍّ وعامٍّ، يتحرَّك فيه وفي سبيلِه الفردُ، وما لم يرتكزْ (هذا التَّدبُّرُ والنَّظمُ الحياتيُّ) على هذه القاعدةِ الإيمانيَّةِ، سيبقى عملُ الإنسانِ مختلاًّ وفاقدًا للرُّوحيَّةِ الإنسانيَّةِ والشَّرعيَّةِ الأخلاقيَّة.

الكلمات المفتاحية: الإسلام- المعيشة- التَّدبير- الاقتصاد- الوسطيَّة.

١ - كاتب وباحث سوري.

بطاقةُ الكتاب:

اسم الكتاب: المعيشةُ والتَّدبيرُ من منظورٍ اقتصاديٍّ إسلاميٍّ.
سلسلةُ دراساتٍ إداريَّةٍ رقم (١).
المؤلف: د. محمد محمود مرتضى.
الناشر: مركز براثا للدِّراسات والبحوث - بيروت/بغداد .
سنة النشر: ط١- ٢٠٢٤م - ١٤٤٥هـ.
الصَّفحاتُ: ١٦٣ ص.

محتويات الكتاب

يتألَّفُ الكتابُ من مقدِّمةٍ وأربعةِ فصول، ويتفرَّع كلُّ فصلٍ منها إلى عدَّة مباحثَ رئيسةٍ.

ففي المقدِّمة، يتحدَّثُ الكاتبُ عن طبيعة الرؤى الفكرية ووجهات النظر التي تخصُّ مسألة تنظيم الإنسان لحياته وعَلاقاته وتدبُّره لمختلف شؤونه، مركِّزاً «على الرؤية التي قدَّمها الإسلامُ عن هذا الموضوع، والتي تقوم على الوسطيَّة والتوازن وواجب إعمار الحياة بوعيٍ وحكمة ومسؤولية، انطلاقاً من الإيمان بنهج الإسلام القائم على التكامل الروحي والمادِّي، الذي يعتبر أنَّ الدنيا مفتاحٌ وجسر ضروري للآخرة..»[1].

١ - محمد مرتضى: المعيشة والتدبير من منظور اقتصادي إسلامي، ص١٣ وما بعدها.

الفصلُ الأوَّلُ - التَّدبيرُ في معناه وأشكالِه وأنواعِه

قسَّم المؤلِّفُ هذا الفصلَ إلى ثلاثةِ مباحثَ؛ هي:

- المبحث الأوَّل: التدبير وحقيقته العملية.
- المبحث الثَّاني: أهمِّية التدبير والتدبُّر.
- المبحث الثَّالث: المفاهيم الأساس في بحث التدبير.

يعالج الكاتبُ ضمنَ المبحث الأوَّل معنى التدبير في حقيقته العملية الاجتماعية؛ حيث يشير إلى أنَّ تعقُّدَ الحياة وتزايد النشاط البشري، سواء في مرحلة الحرب أم السلم، والتوسُّع في حركة المصالح بين بني البشر، وعدم وصولهم إلى منهج حياتي يعيشون تحت ظلِّه بأمن وسلام، كان يتطلَّب ــ في صلب تلكَ الأوضاع والتحوُّلات المجتمعية ــ قيامَ الإنسان بحسن التدبير لكلِّ ما يتعلَّق بالحياة في مختلف شؤونها ومواقعها الإنسانية الخاصَّة والعامَّة، «ووجوب التأمُّل والتدبُّر في نتائج الأمور ومآلاتها، وذلك من أجل أن يصل الناس لمرحلة الاستمتاع بحياة سعيدة وطيِّبة وإيجابية، منتجةٍ وفاعلةٍ على هذه الأرض. وقد أكَّدت الأديان، وعلى رأسها الإسلام، على أهمِّية التدبُّر والإشراف والإدارة الجيِّدة بما يشمل كلَّ مفاهيم التنظيم والبرمجة والتوجيه والتخطيط وغيرها»[1]..

وفي المبحث الثاني من الفصل الأوَّل، والذي عَنْوَنَه الكاتب بـ«أهمِّية التدبُّر والتدبير»، يبيِّن أنَّ موضوع التدبير والتدبُّر مذكورٌ في تعاليم الشريعة الإسلامية التي وضعت أفضلَ السبل وأيسرها لضمان تحقُّق فعل التدبير؛ بما يؤدِّي إلى تكامل الواقع الحياتي للإنسان. وبالتالي وصوله لغايته وسعادته في الدنيا والآخرة... «فالدين فطرةُ وجوهر وجود الإنسان في الحياة، بالتالي لا يمكن الاستغناء عن وجوده بأيِّ شكل من الأشكال؛ لأنَّ الناسَ تحتاج إلى الدين لتنظيم حياتها ومعيشتها وعَلاقاتها، بناءً على التدبير الديني نفسه، وحسن تقديره ومعرفته، والصبر على سبله وطرقه..» [2].

وأمَّا عن نتائج حسن التَّدبير وعواقب سُوئه، فيعتقد الكاتبُ «أنَّ حسن التدبير والدِّراية العملية

١ - محمد مرتضى: المعيشة والتدبير من منظور اقتصادي إسلامي، ص. ص١٨-١٩.
٢ - محمد مرتضى: المعيشة والتدبير من منظور اقتصادي إسلامي، ص. ص٢١-٢٢.

بآليَّاته العملية، لها دلالة على مستوى وعي الإنسان، وعلى نضجه ورقيِّه، وامتلاكه لرؤية تدبيرية يمكن أن يحقِّق من خلالها، الاستثمار الأنفع لثروته.. وأمَّا إنْ سلكَ المرءُ سبلَ قلَّة التدبير وانْجَرَّ وراء شهواته ورغباته الأولى، فمن الطبيعي أنْ يسقطَ في وادي الهلاك، فلا استقرارَ ولا راحة، وإنَّما قلق وضياع وتشتُّت وتبعيَّة واستلاب ووضاعة اجتماعية وابتذال أخلاقي، والحرمان من الثروة وفقدان النِّعم، والسير على طرق الإفساد والانحلال..»[1].

في المبحث الثالث الموسوم بـ (المفاهيم الأساس في بحث التدبير)، يتحدَّث الكاتب عن ثلاثة مفاهيمَ أساسيَّة، هي: (التَّدبيرُ، والمعيشةُ، والرِّزقُ)؛ حيث يشير إلى أنَّ مفهوم التدبير «يتعلَّق بتنظيم كلِّ شؤون ومتعلقات الحياة؛ المنزليَّة المالية منها والماديِّة. وأمَّا فنُّ تدبير المنزل فهو يعني جملة الترتيبات وأساليب العمل الحديثة التي يتمُّ السير بها ضمن المنزل؛ من أجل توفير أسباب الراحة، وترتيب البيت وتجميله»، مؤكِّداً على ضرورة أن يتَّصف التدبير بالوعي واتِّباع السلوك والسبيل الصَّحيح في الشؤون الاقتصادية.... بما يعني أنَّ التَّحسُّب للعواقب والتخطيط المبرمج الحكيم والواعي لمختلف شؤون الحياة هو من مقوِّمات الرُّقيِّ وتحقُّق السعادة الإنسانية..»[2].

وأمَّا مفهوم المعيشة، فيبيِّن الكاتب أنَّ المعنى الذي وردت فيه هذه الكلمة «لا ينحصر فقط حول كسب المال وبذله وإنفاقه من خلال وسائل وأدوات معيَّنة، بل يسلِّط الضوء على العائلة وضرورة سعي ربِّ الأسرة لبناء حياة سعيدة لأبنائه ماديًّا وروحيًّا.. حيث وردت الكثير من الأحاديث التحفيزيَّة التشجيعية للأسر؛ لكي تكون على قدر المسؤولية في البناء الحياتي والعيش البشري الهانئ والمرفَّه والسعيد، وتتبوَّأ مكانتَها المحترمةَ في المجتمع..»[3].

ويشرح الكاتب معنى مفهوم «الرزق»، فيشير إلى «أن الرزق هو العطاء والبذل المستمر، وهو كلُّ شيء يمكن أن يُسهم في تقوية وجود الإنسان واستمرار عيشه الأرضي، وضرورة سعي الإنسان للحصول عليه من مأكلٍ ومَشربٍ وملبسٍ ومسكنٍ وغيره.. والرزق لا يقتصر على البُعد الماديِّ العُضوي فقط، بل هو أيضاً كلُّ عطاء رمزي ومعنوي في الحياة يقدِّمهما ويمنحهما الله

١ - محمد مرتضى: المعيشة والتدبير من منظور اقتصادي إسلامي، ص٢٣.
٢ - محمد مرتضى: المعيشة والتدبير من منظور اقتصادي إسلامي، ص.ص ٢٦ -٢٧.
٣ - محمد مرتضى: المعيشة والتدبير من منظور اقتصادي إسلامي، ص٢٨.

تعالى لخلقه، كالعشيرة، والأصحاب، والجَمال، والعلم، والعقل، والقيم، والأخلاق، والوعي، والمسؤولية، والفهم، والإيمان، وغيرها.. والله تعالى هو الرَّزَّاق الكريم، والرزق الذي يمنحه للعباد هو عطاء وبذل مادِّي ومعنوي دائم ومستمرٌّ... والله تعالى هو الذي يقدِّر رزق العباد؛ أيْ أنَّه تعالى هو المعيار في سعة الرزق وفي ضيقه، وهو رزق يجري بحسب ما يرى تعالى من ضرورات لاختبار خلقه وامتحانهم..»[1].

الفصلُ الثَّاني: فنونُ تدبيرِ المعيشةِ

يـتألَّف هذا الفصلُ من مبحث واحد، يناقشُ الكاتبُ فيه عدَّةَ مفاهيمَ وقضايا فكريةٍ واجتماعيةٍ تتعلَّق بالمعيشة والتدبير المعيشي للفرد والمجتمع، وضعَها تحت عنوان «استراتيجيَّة للحياة»، وتحدَّث فيها عن برامج وآليَّات العمل التدبيرية المطلوب تنفيذها للوصول إلى حالة الرُّقيِّ الاجتماعي ولو بشكله النِّسبيِّ، «وتحقيق الضمان الاقتصادي والطمأنينة الاجتماعية، وامتلاك القدرة الاقتصادية على التحكُّم بمشكلات المعيشة إلى درجة إزالتها، وهذا كلُّه لا يمكن الوصول إليه طبعاً إلا بوجود إدارة كَفِيَّة فعَّالة رصينة مدبِّرة بوعي ومسؤولية وحكمة عالية»[2].

وهذه البرامج أو الآليَّات هي:

أوَّلاً- التنظيم والانضباط:

ويعني بهما الكاتب «جملة آليَّات العمل الاستراتيجية الخاصَّة بموضوعة التدبير المعيشي، والتي تعني ضرورة ترتيب مناهج الحياة وتنظيمها وضبطها على أسس اقتصادية وغير اقتصادية واضحة وقادرة على تحقيق غايات العائلة والمجتمع في الزمان والمكان المناسبين بأفضل النتائج وأقلِّ الخسائر... خاصَّة أنَّ «طبيعة النشاطات الحياتية في متعلَّقاتها وشؤونها التدبيرية المُفضِيَة إلى توفير سبل المعيشة الجيدة، لا ينبغي أن يقوم بها سوى هؤلاء الأشخاص المنظَّمين

١ - محمد مرتضى: المعيشة والتدبير من منظور اقتصادي إسلامي، ص.ص٢٩-٣٨.
٢ - محمد مرتضى: المعيشة والتدبير من منظور اقتصادي إسلامي، ص٤٠.

والمنضبطين الفاعلين الواعين القادرين على تحمُّل المسؤولية، والوفاء بالالتزامات والعهود، البعيدين عن الترهُّل واللا مبالاة، المجتنبين لأيِّ إفراط أو تفريط في مجالات الحياة كافَّة.. يقول عزَّ وجلَّ: ﴿**أَوْفُوا بِالْعَهْدِ إِنَّ الْعَهْدَ كانَ مَسْؤُولاً**﴾[الإسراء: ٣٤]»[١].

ثانيًا- التَّفاني في العملِ والجهدِ الحثيثِ:

يوضحُ الكاتبُ أنَّ السَّعي الجدِّي والحثيث لتدبير المعيشة هو من أهمِّ أسس البناء الاستراتيجي الحياتي المنظَّم والفاعل، المطلوبة لكي يصل الإنسان إلى تأمين حاجاته ومقتضيات معيشته، بما فيها استثمار موارد الطبيعة وخيراتها الهائلة.. وهو أمرٌ لا يتوفَّر - كما يبيِّن الكاتب - بسهولة ويسر، بل بحاجة لمجهودات ضخمة يجبُ أنْ يقومَ بها الإنسان.. "وهذه ضرورات وحقائق تكوينيَّة فرضتها قوانين الطبيعة ذاتها على الإنسان نفسه باعتباره المحورَ الأساسَ والركيزةَ الأهمَّ في الموضوع كلِّه، وذلكَ من أجلِ أنْ يتسنَّى له الخلاص من الفقر والحرمان والحاجة والخوف والقلق واللا استقرار، وكلِّ ما من شأنه الإخلال بنُظُم حياته الفرديَّة والاجتماعيَّة.."[٢].

ويبيِّن لنا الكاتب "أنَّ الأنبياء والأئمَّةَ كلَّهم عملوا وبذلوا الجهد في دلالة عمليةٍ على أنَّ الكسب والتدبير المعيشيَّ وتأمين الحاجات يقتضي التعبَ والسهر والسعي في طريق ذات الشوكة، وبذل الجهد وزيادة الإنتاج، والانخراط الجدِّي المسؤول في كلِّ ميادين الشغل والإنتاج الحقيقي.. ولا بناء بلا عمل وإنتاج ولا تطوُّر وازدهار دون تطوير الفرد ذاته وتنميتها، بما يعني ضمناً أنَّ تطوير وترقِّي شخصيَّة هذا الفرد - وازدهار وترقِّي المجتمع - مرهون بالعمل والجهد والإنتاج والنشاط والفاعلية الحقيقية.."[٣]. ويشير الكاتب إلى أنَّنا نعيشُ في مجتمعات مسلمة، دستورها القرآن، ومرجعيتها القيم الدينية الإسلامية الواردة فيه نصًّا أو اجتهاداً أو استنباطاً.. ولهذا "فنحن يجب أن نستوحي ونستلهم دائماً من ثقافتنا التُّراثيَّة الدينيَّة ما يجعلنا قادرين على البناء والإنتاج الحضاري الرصين.. ولا شكَّ أنَّ ديننا وقيمنا الإسلامية تحضُّ على العمل، وتعتبر أنَّ

١ - محمد مرتضى: المعيشة والتدبير من منظور اقتصادي إسلامي، ص٤١.
٢ - محمد مرتضى: المعيشة والتدبير من منظور اقتصادي إسلامي، ص٤٣.
٣ - محمد مرتضى: المعيشة والتدبير من منظور اقتصادي إسلامي، ص٤٤ وما بعدها.

النشاط والعمل ضرورةٌ من ضرورات الحياة التي لا يمكن التخلِّي عنها بوجه، وتحضُّ على عدم التكاسل والتقاعس والتراخي.. فقد جاءَ عن الإمام موسى الكاظم ﷺ: «إنَّ اللهَ لَيُبغِضُ العبدَ النَّوَّامَ، وإنَّ اللهَ لَيُبغِضُ العبدَ الفارِغَ»[1]..."[2]؛ أيْ أنَّ التكاسلَ والاتِّكالية والعَطالة كلَّها أمور سيئة ذمَّتها الشريعة والنصوص المقدَّسة.

ثالثاً- الاستثمارُ:

يشرح الكاتب معنى مفهوم الاستثمار ويوضح لنا خلفيَّته الدينية، فيشير إلى "أنَّ الإنفاق من الأموال، بلا استثمار حقيقي، هو شكل من أشكال تبديد الثروات وهدر الأموال وتضييع الطاقات البشرية؛ لذا، من الضروريِّ السعي لصياغة وإصلاح تخصيص الأموال وطرق (وآليات) الإنفاق والصرف، بحيث يتمُّ اجتناب تجميد المال وهدره بلا طائل، بل أنْ توضع خطط اقتصادية فعَّالة ومنتجة لتحريك المال واستثماره وحتى ادِّخاره، ولكن على أن يتمَّ تسخيره واستثماره في كل ما يؤدِّي إلى خدمة التطوُّر الاقتصاديِّ للفرد والمجتمع ككلٍّ؛ لأنَّ الثروة لو سُخِّرت لخدمة المجتمع، وتأمين مصالحه، سوف لن تفقد قَوَامتَها، لكنَّها لو ادُّخرت وأصبحت خاملةً، ستفقد هذه القَوامَة.. جاء عن الإمام الصادق ﷺ: "إنَّما أعطاكُمْ اللهُ هذهِ الفُضولَ مِن الأموالِ، لتُوجِّهوها حيثُ وَجَّهَها اللهُ، ولَم يُعطِكُموها، لتكنِزُوها"[3].."[4].

ويورد الكاتبُ العديدَ من النصوص القرآنية والروائية التي تشجِّع الناسَ على الاستثمار، وتعطيهم المشروعيَّة الدينيَّة، تحت عناوينَ مختلفةٍ ومتنوِّعة، إمَّا بشكلٍ مباشرٍ؛ مثل: إصلاح المال، والعمران، والإحياء، وإمَّا بشكلٍ غير مباشرٍ؛ مثل: منع ركود الثروة، وحرمة الإسراف والتبذير، وحرمة إتلاف المال، وترويج مبدأ القناعة، والاقتصاد في استهلاك الأموال... إلخ.

---

١ - محمد بن علي بن الحسين (ابن بابويه): من لا يحضره الفقيه، ج٣، كتاب المعيشة، كسب الحجام وكراهته، ح٣٦٣٥.

٢ - محمد مرتضى: المعيشة والتدبير من منظور اقتصادي إسلامي، ص٥٠ وما بعدها.

٣ - محمد بن يعقوب الكليني: الكافي، ج٤، أبواب الصدقة، باب في أداء المعروف، ح٥، ص٣٢.

٤ - محمد مرتضى: المعيشة والتدبير من منظور اقتصادي إسلامي، ص٥٢.

وهذا كلُّه يأتي لاستنهاض المجتمع وتحقيق الرُّقيِّ الاقتصاديِّ للدول، واستقلالها السياسي، والوصول إلى مرحلة الازدهار الفردي والاجتماعي؛ لأنَّه "عندما تتراكم الثروات الناجمة عن المشاريع الاستثمارية، وتتزايد قدرات الناس الاقتصادية، وتتحسَّن أحوالهم وتزدهر شؤونهم، من الطبيعي أن ينعكس هذا على تنميتهم العلمية والعقلية، لتتزايدَ خبراتهم وتجاربهم، ويتفرَّغوا للإنتاج والازدهار والتقدُّم بعيداً عن أيَّة اهتزازات سياسية وغير سياسية، بما يؤدِّي إلى بلوغهم مستوى متطوِّر من الوعي والفعَّالية والاقتدار السياسيِّ والاقتصاديِّ"[1].

رابعاً- الاهتمامُ الجدِّي بالرَّقابةِ والسَّيطرةِ:

يعتبر الكاتب أنَّ إدارة المعيشة والإشراف التدبيري لا يمكن أنْ تنجح دون معاييرَ وشروط، خاصَّةً على صعيد "رفع الكفاءة لكلِّ القدرات والإمكانيات الذاتية والموضوعية المتاحة، وتطويرها على كلِّ المستويات والأصعدة، في الأسرة والمجتمع والدولة... وعملية الإشراف تلك، لا بدَّ أن تتضمَّن أيضاً الرقابة الفعَّالة المستمرَّة على الأداء، سواء منها رقابة الإنسان لنفسه، أو رقابته لسلوكه وعَلاقاته، والرقابة أيضاً على صعيد عمل الإدارات والمؤسَّسات كلِّها، ولا يمكن لأيِّ عمل أو استثمار أن ينجح دونها.."[2].

خامسًا- مشورةُ الآخرين والوقوفُ على آرائهم:

يبيِّن الكاتب أنَّ الإسلام اهتمَّ بمسألة المشورة بصورة كبيرة، فقد "كان النبيُّ الكريم ﷺ، وهو القدوة والأسوة الحسنة، يستشيرُ الصَّحابةَ من حوله، مع أنَّه معصومٌ، ليشعرهمْ عمليًّا بأهمِّية المشورة والنقاش، ويعطي للناس انطباعًا قويًّا عن ضرورة المشاركة في الرأي حول كثيرٍ من قضايا المسلمين العامَّة.. ولكنَّ الإسلام - يتابع الكاتب - جعل للمشورة خصائصَ ومحدِّدات، كما فرَّق بين الشورى والمشورة، داعياً لضرورة اعتمادها في إدارة شؤون الأسرة وتدبير معيشتها..

١ - محمد مرتضى: المعيشة والتدبير من منظور اقتصادي إسلامي، ص. ص٥٣-٥٧.

٢ - محمد مرتضى: المعيشة والتدبير من منظور اقتصادي إسلامي، ص٦١.

وأن يكون الحوار والتشاور جزءاً من العملية التربوية في الأسرة، وتعويد الأفراد على النقاش الحرِّ وقبول الرأي الآخر واحترام الاختلاف في الرأي..."[1]. وفي الوقت الذي يركِّز الإسلام على المشورة وعلى أهمِّية قيمة الحوار ضمن الأسرة والمجتمع، يحذِّر من التشبُّث بالرأي والتمسُّك بالقناعة، إلى درجة الاستبداد بالرأي، ودون سماح للآخر بمراجعة الفكرة أو نَقدها.

سادساً- الحزمُ والجدِّيَّةُ في اتِّخاذِ القرارِ النِّهائيِّ:

لا شكَّ أنَّ مسألة إدارة أيِّ شأن حياتي خاصٍّ أو عامٍّ تتطلَّب معطياتٍ وشروطًا رئيسة كي تنجح، وهذا ما يؤكِّده الكاتب هنا في بحثه عن المعيشة والتدبير؛ حيث يتحدَّث عن ضرورة حيازة الإنسان المدبِّر للحزم والجدِّية في اتِّخاذه لقراره التدبيري، "وامتلاكه للرؤية البعيدة والقدرة على النظر والتفكير.. وهذا يتطلَّب قوَّةَ شخصيةٍ وإرادة، وشجاعة وعدم الخوف؛ لأنَّ الخوف هنا دلالة على الاستكانة وضعف الشخصية، وهي صفة لا تتناسب مع موقع أو مكانة قيادة الأمَّة.. فالمدير أو المسؤول المقتدر والمدبِّر في كلِّ مواقع الحياة وقضاياها وشؤونها، خاصة تلك التي تتعلق بالتدبير المعيشي، هو المسؤول الذي يحسم أمره في القبض على ناصية القرار ليتخذه بعيداً عن العاطفة والخوف، أي بقوة إرادة وعزمٍ راسخٍ متين.."[2].

سابعاً- تحديدُ الأولويَّةِ في صرفِ المالِ وإنفاقِه:

يؤكِّد الكاتب هنا – على صعيد تنظيم آليَّات إنفاق المال – على أنَّه من الواجب على الإنسان المدبِّر أن يتحرَّك على طريق ضبط صرفه وإنفاقه، ليكون الاقتصاد الأسَري خاضعاً للظروف والأولويَّات؛ بمعنى أنَّه "يجب على الأسرة أن تعيش بحسب ما لديها من إمكانات للإنفاق والصرف؛ بحيث تتأمَّن الحاجات الأكثر ضرورةً وحيويَّة للعيش بعيداً عن الاستهلاك الواسع

١ - محمد مرتضى: المعيشة والتدبير من منظور اقتصادي إسلامي، ص.ص٦٣-٦٦.
٢ - محمد مرتضى: المعيشة والتدبير من منظور اقتصادي إسلامي، ص٧١.

والإنفاق في غير محلِّه وضرورته... لأنَّ الإنفاق الواسع وعدم وجود تخطيط واحتساب للظروف الصعبة قد يدفع الإنسان للاستدانة والاقتراض، بما قد يشكِّل ضغطاً جديداً آخر على الأسرة قد يتسبَّب لها بمزيدٍ من الأزْمات المعيشيَّة التي تُنهك حياة أفرادها.."[1]..

أيْ يجبُ - على صعيد التدبير - دراسة الخيارات الأساس وتحديد الأولويات المعيشية... وهذا هو التَّقديرُ والتَّدبير الحقيقي الذي تحدَّثَ عنه الإمام الصادق عليه السلام قائلاً: "التَّقدِيرُ نِصفُ العيشِ»[2].

ثامنًا- التَّخطيطُ:

وهو من أهمِّ عوامل النجاح في أيِّ عمل أو تصرُّف يقومُ به المرء.. حيث يبيِّن الكاتب أنَّ "التخطيط على الصعيد الاقتصادي الأسَري باعتباره استراتيجية للتدبير المعيشي، يمكن أن يثبِّت ويرسِّخ القدرات الاقتصادية للأسرة في مواجهة تحدِّيات الحياة المعيشية والاقتصادية، ويجعلها - إلى حدٍّ كبير - في منأى عن الأزْمات والمشكلات التي قد تنفجر في غير موقع هنا وهناك.."[3].

الفصلُ الثَّالثُ: الطُّرقُ النَّموذجيَّةُ للتَّدبيرِ

يتحدَّثُ الكاتب في هذا الفصل عن أهمِّ الطرق اللازمة لفعل التدبير، ويركِّز بحثَه على مواضيعِ الدخل، والاستهلاك، والادِّخار.

ويشير الكاتب إلى أنَّ الدَّخلَ هو «عبارة عن الأموال وأثمان السلع التي يحظى بها إنسانٌ، أو جماعة بشرية، أو مؤسَّسةٌ، أو أيُّ تكوين اقتصادي في مدَّة معيَّنة، من أجل أن تمكِّنه من تدبُّر واقعه الحياتي المعيشي... ويبيِّن الكاتب أنَّه لا يوجد حدٌّ معيَّنٌ في الشرع الإسلامي للدخل من

١ - محمد مرتضى: المعيشة والتدبير من منظور اقتصادي إسلامي، ص٧٢ وما بعدها.
٢ - محمد بن علي ابن بابويه (الشيخ الصدوق): من لا يحضره الفقيه، ح٥٩٠٤، ص٤١٦.
٣ - محمد مرتضى: المعيشة والتدبير من منظور اقتصادي إسلامي، ص٧٨.

الناحية الكمِّية، ولكْن كيفيًّا حدَّد الشرع ضرورة أن يكون الدخل والكسب حلالاً وذا مشروعية دينية..»[1].

ويسلِّط الكاتب الضوء على مصادر الدخل وفقاً للتعاليم الإسلامية، فيشير إلى أنَّ الشرع حدَّد المصادرَ ضمن خمسة أقسام هي: الإمارة والعمارة والتجارة والإجارة والصدقات.. وهذه كلُّها يجب أن يؤدِّي فاعلُها غايةً أساسية وفقاً للشريعة، "رعاية الإنسان وحفظه، ليس فقط من غيره، بل من نفسه، وهذه لها قوانين وأنظمة تقرُّ بحقِّ الإنسان وحرِّيته في السعي لكسب عيشه والحصول على متاعه، ولكنْ بشرط احترام كرامته، وعدم السَّير في سبل الانحراف والطغيان النفسي والسلوكي.. أيْ بعيداً عن الكسب الحرام..."[2].

وأمَّا بخصوص موضوع الاستهلاك والإنفاق، فإنَّ له كثيراً من الشروط. والسبيلُ الأمثل والمنهج الأقوم في الموضوع هو «أن يأتي مبنيًّا على أسسٍ ومعاييرَ دينية ترضي الله والقيمَ الإسلامية، وذلك من خلال: عدم الإسراف والتبذير، وتجنُّب البخل والتقتير، واجتناب الوقوع في مطبَّات الهوى وحياة الترف والاستهلاك الفارغ، والنَّزعات الفارغة والإفراط في الزينة والتَّجمُّل.. أيْ لا بدَّ من الانسجام مع مصلحة النظام الإسلامي؛ باعتبارها المعيارَ الأهمَّ في موضوعة الاستهلاك..»[3].

ويتابع الكاتب تحليلَه للمفاهيم المتعلِّقة بالتدبير وحُسن إدارة المعيشة، فيتحدَّث عن مفهوم الادِّخار الذي يعدُّه الكاتب "من أهمِّ العوامل المؤثِّرة في النشاط الاقتصادي والتدبُّر المعيشي لأيِّ أسرة، على مستوى تماسكها ورصانتها ومقدرتها العالية على مواجهة الظروف الصعبة التي قد تواجهها في حركتها الحياتية، ووصولها لمستوى الرُّقيِّ والازدهار.. وهو (أيِ الادِّخار) من أهمِّ معاييرِ وشروط تكامل الأسرة وانسجامها مع بعضها بعضاً في ظلِّ رعايةِ واهتمام وقيادة مسؤول الأسرة الراعي القادر على السير بمقتضيات حُسن التدبير المعيشي.."[4].

١ - محمد مرتضى: المعيشة والتدبير من منظور اقتصادي إسلامي، ص٨١.
٢ - محمد مرتضى: المعيشة والتدبير من منظور اقتصادي إسلامي، ص٨٤ وما بعدها.
٣ - محمد مرتضى: المعيشة والتدبير من منظور اقتصادي إسلامي، ص٩٨ وما بعدها.
٤ -محمد مرتضى: المعيشة والتدبير من منظور اقتصادي إسلامي، ص١٣٥ وما بعدها.

الفصلُ الرَّابعُ: نتائجُ ومآلاتُ حُسنِ التَّدبيرِ وعواقبُ سُوئِه

- المبحثُ الأوَّلُ: النَّتائجُ الإيجابيَّةُ الحَميدةُ لحُسنِ التَّدبيرِ.
- المبحثُ الثَّاني: زيادةُ معدَّلِ الإنتاجِ وتزايدُ الدَّخلِ.
- المبحثُ الثَّالثُ: العواقبُ الوخيمةُ لسوءِ التَّدبيرِ المعيشيِّ.

في آخرِ فصولِ الكتابِ يمرُّ الكاتبُ على مجموعةِ قضايا مهمَّة لها صلة بقضية المعيشة وحسن التدبير المعيشي، في سياق أمرين، هما: حُسن التدبير، وسوء التُدبير.

ففي بحثه لموضوع حسن التدبير، وما يترتَّب عليه من مآلاتٍ ونتائجَ إيجابية، يعتبر الكاتب أنَّ حُسْنَ إدارة المرء لمعيشته ستحقِّقُ له حياةً مثالية رغيدة، سواء على صعيده كفرد أو أسرة.. بل يمكن لهذا التدبير الإيجابي الفاعل أن يحقِّق له رفاهيةً في العيش.. و«الإسلام لا يمنع الناس وعبادَ الله من التنعُّم بحياة مرفَّهة وراقية، فنِعَم الله كثيرة ولا تحصى، ولكنْ كلُّه بمقدار ورضا وقيمة إسلامية.. يقول تعالى: ﴿**قُلْ مَنْ حَرَّمَ زِينَةَ اللهِ الَّتِيَ أَخْرَجَ لِعِبَادِهِ وَالْطَّيِّبَاتِ مِنَ الرِّزْقِ قُلْ هِى لِلَّذِينَ آمَنُواْ فِى الْحَيَاةِ الدُّنْيَا خَالِصَةً يَوْمَ الْقِيَامَةِ كَذَلِكَ نُفَصِّلُ الآيَاتِ لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ**﴾ [الأعراف: ٣٢]. كما أنَّ الإسلام يعتبر أنَّ تأمين الإنسان لأدوات راحته ووسائل رفاهيته، هو دفع له لشُكر الله والتقرُّب منه، على طريق تهذيب النفس وترقيتها بالقيم الدينية، وبما يرضي الله تعالى»[1].

ويبيِّنُ الكاتبُ – في سياق حديثه عن زيادة معدَّل الإنتاج وتزايد الدخل – أنَّ «وصول أيِّ بلد من البلدان إلى مستوى الاستقرار الفردي والمجتمعي مشروط – في أحد أهمِّ معاييره – بطريقة استغلال الثروات واستثمار الطاقات الطبيعية والموارد المادِّية في ذلك البلد.. وقد أمرت الشريعة المقدَّسة بضرورة اتِّباع أفضل وأقوى وأجدى السبل والمناهج للوصول إلى تلك الحالة؛ بما يؤدِّي إلى تطوير حياة الفرد وتنميته وتوفير ظروف العيش الكريم له.. وهذا الأمرُ بدوره مرهونٌ بوجود أشخاص من ذوي الخبرة والأخلاق والمسؤولية العملية، يقول تعالى: ﴿**وَلاَ تُؤْتُواْ السُّفَهَاء أَمْوَالَكُمُ الَّتِى جَعَلَ اللهُ لَكُمْ قِيَاماً وَارْزُقُوهُمْ فِيهَا وَاكْسُوهُمْ وَقُولُواْ لَهُمْ قَوْلاً مَّعْرُوفًا**﴾ [النساء: ٥]..»[2].

---

١ - محمد مرتضى: المعيشة والتدبير من منظور اقتصادي إسلامي، ص١٤٦.

٢ - محمد مرتضى: المعيشة والتدبير من منظور اقتصادي إسلامي، ص١٥٠ وما بعدها.

ويعتبر الكاتب أنَّ الاستثمارَ الحقيقيَّ للثروات لا يمكن أن يكون ناجحًا وفاعلاً إلَّا مع توفُّر ووجود "منهج اقتصادي صحيح، وتآزرٍ اجتماعي فعَّال وجهود فردية ومجتمعية فاعلة مستمرَّة، هو الذي سيحقِّق للناس حياةً رغيدة وعيشًا حقيقيًّا.. أمَّا العشوائية والفوضى الاقتصادية فلنْ تخدما المجتمع في شيء، بالعكس، سيكون الاستثمار عندها عبئًا على الناس والبلد... سيؤدِّي إلى التَّقاعس والتَّكاسل والارتماء في أحضان القوى المتربِّصةِ تبعيَّةً واستلابًا لهم.."[1].

وفي المبحث الثالث يشرح الكاتب طبيعةَ النتائج والعواقب الوخيمة لسوء التدبير المعيشي.. ويحدِّدها فيما يأتي: (الفقر والحرمان-الإسراف والتبذير-التبعيَّة الاقتصاديَّة- البطالة-هدر المال).."[2].

وفي نهاية مراجعتِنا وقراءتنا لهذا الكتاب المهمِّ، لا بدَّ لنا من التَّنويهِ بما بذله الكاتب من جهدٍ مهمٍّ لتفكيك مفهوم التدبير والمعيشة وفقاً لمنظومة التفكير الإسلامية.. وقد كان الجهدُ واضحًا في العودة لكثير من المصادر المهمَّة على صعيد ملاحقة النصوص والروايات الدينية في تركيز الخلفية الإسلامية على مفهومَي المعيشة والتدبير، كمفهومَين اقتصاديَّين يراد من خلالهما الوصولُ إلى حُسن إدارة حياة ومعيشة الفرد المسلم في تطلُّعه لبناء واقع اجتماعي مزدهر.

١ - محمد مرتضى: المعيشة والتدبير من منظور اقتصادي إسلامي، ص١٥١ وما بعدها.
٢- محمد مرتضى: المعيشة والتدبير من منظور اقتصادي إسلامي، ص١٥٥ وما بعدها.

المصادر والمراجع

- محمد بن علي بن الحسين (ابن بابويه): من لا يحضره الفقيه، تصحيح وتعليق علي أكبر الغفاري، قم المشرَّفة: مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين، ط٢، ١٩٨٥م.
- محمد بن يعقوب الكليني: الكافي، تصحيح وتعليق علي أكبر الغفاري، قم المشرَّفة، دار الكتب الإسلامية، مطبعة حيدري، ط٥، ١٩٨٥م.